الجمهورية التونسية

كلمة السيدة ليلى الشيخاوي المهداوي

وزيرة البيئة

خلال الجزء رفيع المستوى للدورة 28 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ

دبي- الإمارات العربية المتحدة (09-10 ديسمبر 2023)

بسم الله الرحمان الرحيم،

حضرات السيدات والسادة،

أود في بداية كلمتي توجيه كل عبارات الشكر والتقدير إلى دولة الإمارات العربية المتحدة على كرم الضيافة وعلى ما بذلته من جهد في إطار رئاسة هذه الدورة 28 لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وإحكام تنظيمها،

حضرات السيدات والسادة،

بالرغم من إقرار الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ منذ سنة 1992، ومصادقة كل دولنا على اتفاق باريس حول المناخ منذ سنة 2015، فإن تزايد انبعاثات غازات الدفيئة على المستوى الدولي بشكل غير مسبوق، وتضاعف نسق ارتفاع معدل درجات الحرارة، وتزايد وتيرة المظاهر المناخية القصوى، لا زالت تمثل تهديدا جديا للحياة على وجه الأرض.

وإن ما يشهده العالم حاليا من تداعيات جلية لتغير المناخ، خاصة على مواردنا الطبيعية، ومنظوماتنا البيئية، وأمننا الغذائي، وعلى حقوق كل دولنا وشعوبنا في التنمية العادلة، والكرامة، والصحة، والشغل الكريم، والأمن، أصبح يمثل أحد أهم التحديات الدولية الحالية نحو تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة في أفق سنة 2030،

وتتجلى التأثيرات السلبية لتغير المناخ خاصة بالدول النامية، الأكثر حساسية لهذه الظاهرة، اعتبارا لارتكاز تنميتها الاقتصادية بشكل خاص على استغلال الموارد والمنظومات الطبيعية، وعلى ضعف قدراتها البشرية والتقنية والمادية للتقليص من تداعيات التغيرات المناخية.

حضرات السيدات والسادة،

إن تونس، والتي لا تتجاوز انبعاثاتها السنوية لغازات الدفيئة 0.07 % من الحجم الدولي للانبعاثات، تدفع اليوم ثمنا اقتصاديا واجتماعيا باهظا، يتراوح بين 10 و 15 % من ناتجها القومي الخام، للتقليص من تداعيات تغير المناخ والتكيف مع تأثيراتها المتنامية، خاصة في مجال توفير الموارد المائية، ومعالجة تدهور المردودية الزراعية، وتقلص الأمن الغذائي، والانعكاسات المباشرة لتغير المناخ على البنية الأساسية، والصحة، والتشغيل،

هذا بالإضافة إلى عديد الاشكاليات الاجتماعية الناتجة عن الفقر وفقدان مواطن الشغل، وتقلص المردودية الاقتصادية في عديد القطاعات شديدة الحساسية لتغير المناخ، وانخرام التوازن التنموي بين مختلف الجهات، وتزايد الهجرة الداخلية والخارجية المرتبطة بصفة مباشرة بتغير المناخ.

ومن هذا المنطلق، فإننا نعتقد جازمين بأن المعالجة الجذرية لتداعيات التغيرات المناخية، يجب أن تمثل أولوية قصوى لكل المنظمات الدولية والدول، بما يتماشى مع الصبغة العاجلة للتقليص من انبعاثات غازات الدفيئة ومعالجة تداعياتها البيئية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة على الدول النامية.

كما نؤكد على أهمية المرور، في أسرع وقت، من مرحلة الالتزام الجماعي إلى مرحلة التنفيذ الفعلي لاتفاق باريس حول المناخ، بما يساهم في تحقيق أهداف الاجندا 2030 للتنمية المستدامة، وضمان العدالة والحق في التنمية والحياة الكريمة لكل دولنا وشعوبنا،

حضرات السيدات والسادة،

إن الدورة 28 لمؤتمر الأطراف تأتي في ظرف يستوجب اتخاذ قرارات عاجلة، خاصة في المجالات المتعلقة بتحديد إطار دولي للهدف الدولي للتكيف

مع التغيرات المناخية، وتحديد هدف عالمي للتمويل في أفق سنة 2025، والرفع من مستوى الطموح للتخفيف من الانبعاثات في اتجاه الحياد الكربوني في أفق 2050، ودعم الاستثمارات الكبرى ذات الاثار الهامة في هذا المجال، بالإضافة إلى تفعيل صندوق الخسائر والأضرار، استنادا للنتائج الهامة التي تم التوصل إليها خلال الدورة 27 لمؤتمر الأطراف.

على أن القرارات المنتظرة لمؤتمرنا هذا، والتزامات الدول للتنفيذ الفعلي والعاجل للاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، يجب أن يستند إلى المسؤولية التاريخية للدول، وأن يتماشى مع الحاجيات العاجلة للدول النامية في مجال التنمية المستدامة، ومحاربة الفقر، مع التطبيق الكامل لمبادئ الاتفاقية، وخاصة المسؤولية الجماعية ولكن المتباينة، ومبدأ العدالة ومبدأ القدرات الذاتية للدول، حسب ظروفها الخاصة.

في ختام كلمتي أجدد شكري لدولة الإمارات العربية المتحدة لكرم الضيافة، ونجدد عزم تونس الراسخ للعمل مع كل الدول الشقيقة والصديقة على تفعيل اتفاق باريس في إطار يحترم التعددية ويراعي حقوق كل شعوبنا في التنمية المستدامة والعيش الكريم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.